دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية باليابان

دينا السيد خليل عبد الرحمن **أ.د/ أحمد أبواليزيد الرسول**

معهد الدراسات والبحوث الآسيوية جامعة الزقازيق أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية

الملخص:

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية الهامه التي تثير اهتمام دول العالم في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، ولها دوراً لا يستهان به في التنمية الاقتصادية وتعتبر من أهم روافد العملية التنموية في اليابان، وتتمحور مشكلة البحث حول التعرف على واقع المشروعات الصغيرة في اليابان، والتعرف على إسهام المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك دراسة الآثار الاقتصادية لدور المشروعات الصغيرة في اليابان على المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال تحليل بيانات فترة الدراسة (2000-2019). وأشارت أهم النتائج إلى أن حجم المشروعات الصغيرة في اليابان هو المشروع الذي يعمل به أقل من عشرون عاملاً، وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة والحد من معدل البطالة عند مستوى 0.01، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار وإجمالي الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات في اليابان عند مستوى 0.01. ويوصي البحث بإنشاء مراكز استشارية لتنمية المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجامعات، والقطاع الخاص، والغرف التجارية، وذلك من أجل تدريب وتأهيل أصحاب المشروعات الصغيرة وتبادل الخبرات والمنفعة المتبادلة، وتقديم المساعدة الفعلية في الإدارة، التنظيم والتسويق، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى، وتعزيز وتوسيع دور مؤسسات الإقراض في تقديم القروض للمشروعات الصغيرة، ضمن شروط ميسرة وسهله من حيث فترة السماح والضمانات اللازمة. وإقامة سوق دائم ومتخصص لمنتجات المشروعات الصغيرة، بهدف تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وفوائده، ويسهل وصول المستهلك إلى المنتجات المطلوبة أو بدائلها. والاهتمام بالجانب الإرشادي لنشر ثقافة التعامل بين المشروعات الصغيرة والجهات التمويلية.

كلمات دليلية: اليابان، المشروعات الصغيرة، التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

تحتل المشروعات الصغيرة حجماً كبيراً في الاقتصاد الياباني وكذلك في الاقتصاديات الأخرى، وتتميز اليابان بقدراتها الكبيرة على تصدير منتجاتها وقد بنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل مع بعضها مكونة فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة، وكان لاعتماد اليابان على المشروعات الصغيرة والمتوسطة "التي تمثل حوالي 99.7% من عدد المشروعات ويعمل بها حوالي 70% من

الأيدي العاملة" كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية أن انخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مشاركة ومساهمة الأفراد والأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات وتراكم لرأس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان[1].

ويستهدف البحث التعرف على واقع المشروعات الصغيرة في اليابان، والتعرف على إسهام المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك دراسة الآثار الاقتصادية لدور المشروعات الصغيرة في اليابان على المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال تحليل بيانات فترة الدراسة 2000-2019، وذلك من خلال الفروض الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة والحد من معدل البطالة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والناتج المحلي الإجمالي في اليابان.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المشروعات الصغيرة وزيادة الصادرات في اليابان.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المشروعات الصغيرة والاستثمار في اليابان.

وتتبلور أهمية هذا البحث في أن المشروعات الصغيرة لها دور فعال ورئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر والبطالة في اليابان. كما أنها تتمتع بالمرونة والقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية، وتعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة، وتوفير منتجات جديدة في الأسواق وتقديم الخدمات للمشروعات الكبرى. ومن هذا تأتي أهمية هذه الدراسة التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لارتباطه بطبيعة الدراسة يهدف إلى جمع البيانات لمحاولة اختبار الفرضيات أو الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالبحث وصولا إلى إعطاء بعض المقترحات والتوصيات.

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة في اليابان

بدأت المشروعات الصغيرة في بداية الستينيات من أن تعاني من بعض الأزمات بسبب نقص العمالة وضعف الإنتاجية وزيادة المنافسة على الصعيد العالمي، وتخلفها في استخدام التكنولوجيا المتقدمة عن المشروعات الكبيرة، أصدرت اليابان في عام 1963 القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 154، وتم تعديله في عام 1999، الذي أعطى تعريفاً واضحاً ومحدداً للمشروعات الصغيرة حيث وضع القانون بهدف وضع سياسة لتطوير وتنمية قاعدة عريضة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني ووضع القانون الحدود القصوى لرأس المال المستثمر وعدد العمال التي تميز تلك المشروعات وذلك على أساس طبيعة النشاط الذي ينتمي إليه المشروع، كما فرض هذا القانون على المشروعات الصغيرة أن تتخذ من الإجراءات ما يجعلها تتجنب الدخول في

(1) جمهورية مصر العربية– وزارة التجارة والصناعة، "**التجربة اليابانية**"، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة.

منافسة حامية مع غيرها من المشروعات، وكذلك بأن تواخي الحرص في عقد اتفاقيات الباطن وما شابه ذلك، ولقد شجع القانون المشروعات الصغيرة على استخدام المعدات والأجهزة المتقدمة واستيراد التكنولوجيا من الخارج، وشجع أيضاً على زيادة التعاون بين المشروعات المختلفة. وفي نفس عام 1963، تم إصدار قانون تنمية المشروعات الصغيرة وتحديثها، وكان الهدف منه هو تنظيم تمويل المشروعات الصغيرة، والسماح بالاتفاق بين عدد من المشروعات إلي تنتج سلعه واحدة وذلك للتخفيف من حدة المنافسة فيما بينهم. وهذه الإجراءات والقوانين ما زالت سارية ومستمرة حتى وقتنا الحاضر[2].

جدول (1): تعريف المشروعات الصغيرة حسب القطاعات في اليابان

القطاع	عدد العمال
التصنيع والبناء والنقل والصناعات الأخرى	20 أو أقل
مبيعات الجملة	5 أو أقل
مبيعات التجزئة	5 أو أقل
الخدمات	5 أو أقل

Source: Ministry of Internal Affairs and Communications, Ministry of Economy, Trade, and Industry (2016). "**Economic Census for Business Activity**", Japan.

ثانياً: مؤشرات التنمية الاقتصادية في اليابان خلال الفترة 2000-2019

1- الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية):

الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية بليون دولار أمريكي): تبين من البيانات الواردة بجدول (2) أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في اليابان خلال الفترة 2000-2019 تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 4115.12 بليون دولار عام 2002، وحد أقصى بلغ حوالي 6203.21 بليون دولار عام 2012، وبمتوسط بلغ حوالي 4945.98 بليون دولار خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 555.52 بليون دولار، ومعامل اختلاف بلغ نحو 11.23%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 0.70% وهو معنوي عند مستوى 10%، في حين بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) 1.26% وهو معنوي عند مستوى 1%، وهو مؤشر على انخفاض معدل التضخم في اليابان.

(2) جمعة محمد محمد عامر، "**الدور الإنمائي التصديري لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة: دروس مستفادة من التجارب العالمية**"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1997، ص 782.

جدول (2) تطور مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان خلال الفترة 2000-2019

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية بليون دولار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية دولار أمريكي)
2000	4887.52	38532.04
2001	4303.54	33846.47
2002	4115.12	32289.35
2003	4445.66	34808.39
2004	4815.15	37688.72
2005	4755.41	37217.65
2006	4530.38	35433.99
2007	4515.26	35275.23
2008	5037.91	39339.30
2009	5231.38	40855.18
2010	5700.10	44507.68
2011	6157.46	48168.00
2012	6203.21	48603.48
2013	5155.72	40454.45
2014	4850.41	38109.41
2015	4389.48	34524.47
2016	4922.54	38761.82
2017	4866.86	38386.51
2018	4954.81	39159.42
2019	5081.77	40246.88
الحد الأدنى	4115.12	32289.35
الحد الأقصى	6203.21	48603.48
المتوسط السنوي	4945.98	38810.42
الانحراف المعياري	555.52	4324.17
معامل الاختلاف (%)	11.23	11.14
معدل التغير (النمو السنوي %)	***0.70	***0.70

*** تشير إلى المعنوية عند مستوى 10%.

Source: MOF, Japan, Ministry of Finance, "***Financial Statements Statistics of Corporations by Industry, Quarterly Historical Data***". Available Online at: https://www.mof.go.jp/english/pri/reference/ssc/historical.htm

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية بالدولار أمريكي): تبين من البيانات الواردة بجدول (2) أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في اليابان خلال

فترة الدراسة تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 32289.35 دولار أمريكي عام 2002، وحد أقصى بلغ حوالي 48603.48 دولار عام 2012، وبمتوسط بلغ حوالي 38810.42 دولار خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 4324.17 دولار، ومعامل اختلاف بلغ نحو 11.14%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 0.70% وهو معنوي عند مستوى 10%.

2- مؤشرات العمالة والبطالة في اليابان خلال الفترة 2000-2019:

إجمالي القوى العاملة: تبين من البيانات الواردة بجدول (3) أن القوى العاملة في اليابان خلال الفترة 2000-2019 تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 75.43 مليون عام 2012، وحد أقصى بلغ حوالي 79.15 مليون عام 2000، وبمتوسط بلغ حوالي 77.00 مليون خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 1.10 مليون، ومعامل اختلاف بلغ نحو 1.42%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 0.10% وهو معنوي عند مستوى 5%.

جدول (3) تطور حجم العمالة والبطالة في اليابان خلال الفترة 2000-2019

السنوات	القوى العاملة (بالمليون)	حجم البطالة (بالمليون)
2000	79.15	3.72
2001	78.83	3.94
2002	78.00	4.21
2003	77.65	4.12
2004	77.17	3.63
2005	77.17	3.40
2006	77.22	3.17
2007	77.31	3.02
2008	77.09	3.08
2009	76.70	3.91
2010	76.33	3.89
2011	75.83	3.43
2012	75.43	3.24
2013	75.57	3.02
2014	75.60	2.72
2015	75.78	2.58
2016	76.20	2.36
2017	76.71	2.15
2018	77.82	1.87
2019	78.41	1.88
الحد الأدنى	75.43	1.87
الحد الأقصى	79.15	4.21
المتوسط السنوي	77.00	3.17
الانحراف المعياري	1.10	0.72
معامل الاختلاف (%)	1.42	22.84
معدل التغير (النمو السنوي %)	**0.10	*(-3.60)

( ): الأرقام بين القوسين قيم سالبة. ** تشير إلى المعنوية عند مستوى 5%. * تشير إلى المعنوية عند مستوى 1%.

Source: MOF, Japan, Ministry of Finance, "***Financial Statements Statistics of Corporations by Industry, Quarterly Historical Data***". Available Online at: https://www.mof.go.jp/english/pri/reference/ssc/historical.htm

حجم البطالة: تبين من البيانات الواردة بجدول (3) أن حجم البطالة في اليابان خلال الفترة 2000-2019 تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 1.87 مليون عام 2018، وحد أقصى بلغ

حوالي 4.21 مليون عام 2002، وبمتوسط بلغ حوالي 3.17 مليون خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 0.72مليون، ومعامل اختلاف بلغ نحو 22.84%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو -3.60% وهو معنوي عند مستوى 1%.

3- مؤشرات الصادرات والواردات والاستثمار في اليابان خلال الفترة 2000-2019:

صادرات البضائع والخدمات: يتبين من البيانات الواردة بجدول (4) أن صادرات البضائع والخدمات (بالأسعار الجارية بليون دولار أمريكي) في اليابان خلال الفترة 2000-2019 تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 440.21 بليون دولار عام 2001، وحد أقصى بلغ حوالي 963.34 بليون دولار عام 2019، وبمتوسط بلغ حوالي 746.59 بليون دولار خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 163.80 بليون دولار، ومعامل اختلاف بلغ نحو 21.94%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 3.50% وهو معنوي عند مستوى 1%.

جدول (4) تطور قيمة إجمالي الصادرات والواردات والاستثمار في اليابان خلال الفترة 2000-2019

السنوات	صادرات السلع والخدمات (بليون دولار أمريكي)	واردات السلع والخدمات (بليون دولار أمريكي)	الاستثمار في المصانع والآلات (بليون دولار أمريكي)
2000	519.27	449.42	22.6
2001	440.21	411.81	20.7
2002	453.41	397.82	18.3
2003	517.44	442.07	21.4
2004	624.62	527.27	27.2
2005	666.35	594.57	26.6
2006	719.10	655.04	31.1
2007	789.87	704.41	29.9
2008	877.81	855.18	29.8
2009	655.02	626.20	23.3
2010	857.11	773.86	31.1
2011	919.00	952.44	30.8
2012	902.24	998.18	29.4
2013	820.55	940.00	25.1
2014	850.78	970.35	24.3
2015	773.03	791.42	24.5
2016	800.72	751.94	26.8
2017	863.96	818.68	26.9
2018	917.87	906.31	26.5
2019	963.34	940.12	27.7
الحد الأدنى	440.21	397.82	18.31
الحد الأقصى	963.34	998.18	31.11
المتوسط السنوي	746.59	725.35	26.20
الانحراف المعياري	163.80	202.29	3.66
معامل الاختلاف (%)	21.94	27.89	13.99
معدل التغير (النمو السنوي %)	*3.50	*4.40	***1.00

Source: MOF, Japan, Ministry of Finance, "***Financial Statements Statistics of Corporations by Industry, Quarterly Historical Data***". Available Online at: https://www.mof.go.jp/english/pri/reference/ssc/historical.htm

واردات البضائع والخدمات: يتبين من البيانات الواردة بجدول (4) أن واردات البضائع والخدمات (بالأسعار الجارية بليون دولار أمريكي) في اليابان خلال فترة الدراسة تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 397.82 بليون دولار عام 2002، وحد أقصى بلغ حوالي 998.18 بليون دولار عام 2012، وبمتوسط بلغ حوالي 725.35 بليون دولار خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 202.29 بليون دولار، ومعامل اختلاف بلغ نحو 27.89%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 4.40% وهو معنوي عند مستوى 1%.

الاستثمار في المصانع والآلات: تبين من البيانات الواردة بجدول (4) أن الاستثمار في اليابان خلال فترة الدراسة تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 18.3 بليون دولار عام 2002، وحد أقصى بلغ حوالي 31.1 بليون دولار عام 2010، وبمتوسط بلغ حوالي 26.20 بليون دولار خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 3.66 بليون دولار، ومعامل اختلاف بلغ نحو 13.99%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 1.00% وهو معنوي عند مستوى 10%.

ثالثاً:مؤشرات المشروعات الصغيرة في اليابان خلال الفترة 2000-2019

1- مؤشرات رصيد رأس المال وإجمالي الأصول والمبيعات خلال الفترة 2000-2019:

رصيد رأس المال: تبين من البيانات الواردة بجدول (5) وشكل (1) أن رصيد رأس المال لإجمالي المشروعات الصغيرة في اليابان خلال الفترة 2000-2019 تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 144.2 بليون دولار عام 2015، وحد أقصى بلغ حوالي 228.9 بليون دولار عام 2011، وبمتوسط بلغ حوالي 172.43 بليون دولار خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 24.90 بليون دولار، ومعامل اختلاف بلغ نحو 14.44%. بمعدل نمو سنوي غير معنوي.

إجمالي الأصول: تبين من البيانات الواردة بجدول (5) وشكل (2) إجمالي الأصول للمشروعات الصغيرة في اليابان خلال الفترة 2000-2019 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 3706.5 بليون دولار عام 2002، وحد أقصى بلغ حوالي 6170.0 بليون دولار عام 2011، وبمتوسط بلغ حوالي 4689.66 بليون دولار خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 621.23 بليون دولار، ومعامل اختلاف بلغ نحو 13.25%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 0.80% وهو معنوي عند مستوى 10%.

المبيعات: اتضح من البيانات الواردة بجدول (5) وشكل (2) أن مبيعات إجمالي المشروعات الصغيرة في اليابان خلال الفترة 2000-2019 تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 1041.6 بليون دولار عام 2015، وحد أقصى بلغ حوالي 1745.2 بليون دولار عام 2010، وبمتوسط بلغ حوالي 1314.61 بليون دولار خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 192.74 بليون دولار، ومعامل اختلاف بلغ نحو 14.66، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 0.10% وهو معنوي عند مستوى 5%.

رابعاً: مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الياباني:

لعبت المشروعات الصغيرة في اليابان دورًا لا يستهان به في نمو الاقتصاد الياباني وذلك من خلال عملية التطوير والتصنيع في اليابان، واستمرت في تقديم أكبر فرص للعمالة واحتفظت بدور رائد في جميع قطاعات الصناعة والمشروعات الصناعية الكبرى، لما تتميز به من قدرة على التكامل والتعاقد من الباطن باعتبارها صناعة مغذية بحيث أصبح لكل منهما

نصيبا في هيكل الصناعة اليابانية. وساهمت تلك المشروعات في دفع عجلة نمو الاقتصاد الياباني وذلك من خلال ما يلي:

جدول (5) تطور مؤشرات رصيد رأس المال وإجمالي الأصول والمبيعات بالمشروعات الصغيرة في اليابان خلال الفترة 2000-2019

السنوات	رصيد رأس المال (بليون دولار أمريكي)	إجمالي الاصول (بليون دولار أمريكي)	المبيعات (بليون دولار أمريكي)
2000	169.9	4698.1	1366.6
2001	153.4	4038.7	1237.7
2002	150.5	3706.5	1053.0
2003	160.2	4003.8	1144.3
2004	171.3	4460.0	1275.5
2005	169.2	4408.4	1311.5
2006	161.9	4230.0	1305.5
2007	159.7	4353.6	1367.7
2008	181.2	4817.4	1431.2
2009	198.7	5278.4	1416.4
2010	210.1	5728.8	1745.2
2011	228.9	6170.0	1713.1
2012	225.3	5700.6	1600.4
2013	182.1	4628.9	1271.5
2014	166.2	4453.6	1188.6
2015	144.2	4201.9	1041.6
2016	158.5	4647.3	1161.4
2017	152.5	4598.4	1174.8
2018	152.6	4763.9	1244.9
2019	152.5	4905.0	1241.4
الحد الأدنى	144.22	3,706.45	1,041.63
الحد الأقصى	228.93	6,169.99	1,745.16
المتوسط السنوي	172.43	4,689.66	1,314.61
الانحراف المعياري	24.90	621.23	192.74
معامل الاختلاف (%)	14.44	13.25	14.66
معدل التغير (النمو السنوي %)	$^{ns}0.00$	$^{***}0.80$	$^{**}0.10$

Source: MOF, Japan, Ministry of Finance, "***Financial Statements Statistics of Corporations by Industry, Quarterly Historical Data***". Available Online at: https://www.mof.go.jp/english/pri/reference/ssc/historical.htm

شكل رقم (1): تطور إجمالي رصيد رأس المال والرواتب بإجمالي المشروعات الصغيرة باليابان خلال الفترة 2000-2019 (بليون دولار)

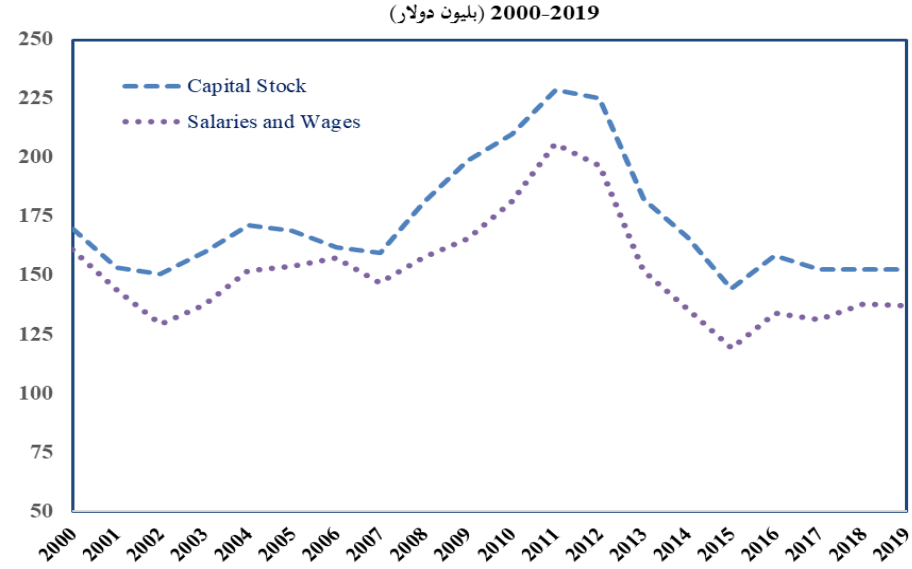

شكل رقم (2): تطور إجمالي الأصول والمبيعات بإجمالي المشروعات الصغيرة باليابان خلال الفترة 2000-2019 (بليون دولار)

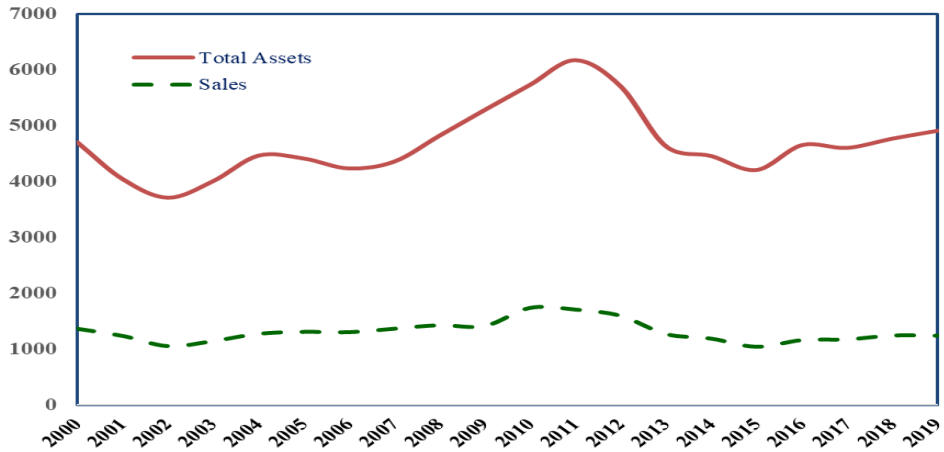

* توفير فرص عمل لذوي المهارة المنخفضة أو المستوى التعليمي الأدنى وتوظيف العمال المفصولين والمتقاعدين.
* تقوم بدور عنصر الموازنة في أوقات التحول الاقتصادي الهائل وذلك نظراً لمرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات المفاجئة.

* مساهمتها بقدر كبير في أعضاء الصناعة اليابانية الكبيرة ميزة نسبية عالية وذلك من خلال دور المشروعات الصغيرة المغذية لها والمتكاملة معها رأسياً، مما أدى إلى تمكين الصناعات اليابانية ذات القدرة التنافسية العالية وأصبحت من ضمن الأسماء المشهورة على نطاق واسع في الأسواق الدولية، في حين أن مشروعات الصغيرة بقيت تنتج الجزء الأكبر من مكونات المنتجات النهائية التي تحمل أسماء المشروعات الكبيرة[3].

وتوضح الإحصائيات أنه في الفترة 1984-1996 ساهمت المشروعات الصغيرة في تغطية احتياجات المشروعات الكبيرة بنسبة 72% من المستلزمات الصناعية المعدنية، ونسبة 76% من حاجيات الصناعات الهندسية، ونسبة 79% من حاجات الصناعات الكهرو منزلية[4]. كما ساهمت بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية اليابانية، وتوفر منتجات وسيطيه تقدر بـ20% من صادرات المشروعات الصناعية اليابانية. أما في مجال التشغيل فإن المشروعات الصغيرة في اليابان تساهم بنسبة 84.4% في حجم العمالة في القطاع الصناعي. في الوقت التي تساهم فيه المشروعات الكبيرة في تشغيل العمالة بنسبة21% من إجمالي عدد العمالة بها[5].

مساهمة المشروعات الصغيرة في القيمة المضافة: تعتبر المشروعات الصغيرة من أهم المشروعات المنتجة للقيمة المضافة، وذلك من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي تقوم بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تبيع منتجاتها، بل وتخلق كذلك شبكة مبادلات مع الهيئات المختلفة. وتقدر مساهمة المشروعات الصغيرة في تحقيق القيمة المضافة أكثر من النصف خلال الفترة من 1984-1991. حيث انتقلت نسبة المساهمة من 54.8% وذلك سنة 1985 إلى 56.3% في سنة 1991[6].

وقد مثلت المشروعات الصغيرة[7] في عام 2015 نحو 20.69% من القيمة المضافة في أنشطة الإنشاءات، ونحو 17.30% في قطاع الصناعات التحويلية، كما ساهمت في نفس السنة بنحو 8.14% في قطاع العقارات، وبلغت القيمة المضافة التي حققتها قطاع تجارة التجزئة نحو8.07%، وكما بلغت القيمة المضافة التي حققتها قطاع البحث العلمي والخدمات المهنية والتقنية نسبة 5.86%، وحقق قطاع تجارة الجملة نحو5.57%، وساهمت في قطاع الخدمات الإقامة والأكل والشرب بنحو 4.35% من إجمالي القيمة المضافة.

مساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل: أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة المشروعات الصغيرة على استيعاب العمالة حيث يمكنها أن توفر وظائف لنمو نصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية، لكونها تتميز باستخدام تكنولوجيا

(3) جمعه محمد محمد عامر، مرجع سبق ذكر، ص 780.

(4) عبد العزيز مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد العليم، **"دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000، ص 62.

(5) أيمن علي عمر، **"إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن"**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006، ص 257.

(6) نادية محمد عبد العال، **"تمويل نشاط الصناعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة الصناعية"**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة 1997، ص114.

(7) Recompiled from MIC, 2014 Economic Census for Business Frame; Recompiled from MIC, METI, 2012 and 2016 Economic Census for Business Activity.

بسيطة، والتدريب أكثر سهولة، وانخفاض تكلفة فرصة العمل حيث أن فرصة عمل واحدة في المشروعات الكبيرة يمكن أن توفر ثلاثة فرص في المشروعات الصغيرة[8]. وبذلك تهدف سياسة التنمية الصناعية في اليابان إلى تشجيع المشرعات الصغيرة.

وأشارت بيانات المسح الصناعي الأخير في اليابان[9] عام 2016 أن عدد العاملين في المشروعات الصغيرة التي تستخدم أقل من خمسة عمال (1-4) بلغ 6.516 مليون عاملاً بنسبة 29.32%، و 64.09% من إجمالي العدد الكلي للمشروعات الصغيرة، فيما بلغ عدد العاملين في تلك المشروعات التي تستخدم من (5-9) عامل عدد 6.940 عاملاً بنسبة 31.23% من إجمالي عدد العمال وبنسبة 22.24% من إجمالي عدد المشروعات، وبلغ عدد العاملين من (10-19) عامل 8.768 عاملاً بنسبة 39.45% من إجمالي حجم الأيدي العاملة وبنسبة 13.67% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة خلال هذا العام. ويلاحظ أن نسبة المشروعات الصغيرة في العمالة نسبة مقدرة وهذا يشير إلى الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في اليابان في الحد من مشكلة البطالة والتقليل من هجرة العمالة من الريف إلى الحضر.

ولا شك في أن دولة كاليابان وما تتمتع به من وفرة نسبية في العنصر البشري فإن تحقيق الهدف الاجتماعي الخاص بزيادة درجة التوظيف لا يتوقف على زيادة حجم الاستثمارات بقدر ما يتوقف على إعطاء العنصر الإنتاجي والتكنولوجيا المستخدمة والملائمة قدرًا من الأهمية وذلك للاستفادة من ذوي المهارات الضعيفة في المجتمع وهذا لا يتحقق إلا من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة.

مساهمة المشروعات الصغيرة في رفع حجم المبيعات: ساهمت المشروعات الصغيرة في عام 2015 في رفع حجم المبيعات[10]، حيث جاء قطاع الإنشاءات في المرتبة الأولى وحقق نسبة 21.29% من إجمالي حجم المبيعات في اليابان، وجاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية بنسبة 14.30% من إجمالي حجم المبيعات، كما ساهمت في المرتبة الثالثة قطاع تجارة الجملة بنسبة 11.55% من إجمالي حجم المبيعات، ويليه بنسبة 8.26% قطاع تجارة التجزئة، ثم بلغ حجم المبيعات التي حققها قطاع العقارات نسبة 6.29% من إجمالي حجم المبيعات، يليه مجال البحث العلمي والخدمات التقنية والمهنية بنسبة 2.90%، وحقق قطاع خدمات المعيشية والشخصية والترفيهية بنسبة 2.90%، وحقق قطاع النقل والبريد نسبة 2.81%، وساهمت المشروعات الصغيرة في قطاع خدمات الإقامة والأكل والشرب بنسبة 2.90% من إجمالي حجم المبيعات.

---

(8) عبدالله سليمان عبدالرحمن، "**الصناعات الصغيرة وأثرها علي التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأبيض**"، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير، السودان، 2007، ص 27.

(9) Statistics Bureau, Ministry of Internal Affairs and Communications, Ministry of Economy, Trade and Industry2020.

(10) Recompiled from MIC, 2014 Economic Census for Business Frame; Recompiled from MIC, METI, 2012 and 2016 Economic Census for Business Activity.

عدد المشروعات: اتضح من البيانات الواردة بجدول (6) أن عدد المشروعات الصغيرة في اليابان خلال الفترة 2000-2019 تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 930.6 ألف عام 2018، وحد أقصى بلغ حوالي1173.61 ألف عام 2002، وبمتوسط بلغ حوالي 1066.68 ألف خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 87.37 ألف، ومعامل اختلاف بلغ نحو 8.19%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو -1.40% وهو معنوي عند مستوى 1%.

جدول (6) تطور مؤشرات عدد المشروعات وعدد العاملين والرواتب والأجور في اليابان خلال الفترة 2000-2019

السنوات	عدد المشروعات (ألف)	عدد العاملين (مليون)	الرواتب والأجور (بليون دولار أمريكي)
2000	1154.6	20.33	160.93
2001	1170.4	20.57	143.69
2002	1173.6	19.45	129.25
2003	1150.0	19.77	137.43
2004	1147.4	20.52	152.03
2005	1145.6	21.11	153.85
2006	1139.4	22.70	157.31
2007	1129.4	23.86	147.03
2008	1115.4	22.98	157.87
2009	1097.3	21.42	165.86
2010	1076.0	21.70	181.22
2011	1054.8	21.86	205.81
2012	1032.8	20.73	196.72
2013	1013.2	19.95	152.21
2014	996.7	19.43	136.03
2015	981.8	18.72	119.13
2016	962.4	18.98	134.03
2017	945.9	19.01	131.22
2018	930.6	19.54	137.77
2019	916.3	19.60	137.14
الحد الأدنى	930.64	18.72	119.13
الحد الأقصى	1,173.61	23.86	205.81
المتوسط السنوي	1,066.68	20.61	151.83
الانحراف المعياري	87.37	1.43	22.27
معامل الاختلاف (%)	8.19	6.96	14.67
معدل التغير (النمو السنوي %)	*(1.40)	***0.40	^{ns}(0.40)

( ): الأرقام بين القوسين تشير إلى قيم سالبة. ns تشير إلى عدم المعنوية.

*** تشير إلى المعنوية عند مستوى 10%. * تشير إلى المعنوية عند مستوى 1%.

Source: MOF, Japan, Ministry of Finance, "***Financial Statements Statistics of Corporations by Industry, Quarterly Historical Data***". Available Online at: https://www.mof.go.jp/english/pri/reference/ssc/historical.htm

عدد العاملين: تبين من البيانات الواردة بجدول (6) أن عدد العاملين بإجمالي المشروعات الصغيرة في اليابان خلال الفترة 2000-2019 تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 18.72 مليون عاملاً عام 2015، وحد أقصى بلغ حوالي 23.86 مليون عام 2007، وبمتوسط بلغ حوالي 20.61 مليون خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 1.43 مليون، ومعامل اختلاف بلغ نحو 6.96%. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 0.40% وهو معنوي عند مستوى 10%.

الرواتب والأجور: تبين من البيانات الواردة بجدول (6) وشكل (1) أن الرواتب والأجور لإجمالي المشروعات الصغيرة في اليابان خلال فترة الدراسة 2000-2019 تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 119.13 بليون دولار عام 2015، وحد أقصى بلغ حوالي 205.81 بليون دولار عام 2011، وبمتوسط بلغ حوالي 151.83 بليون دولار خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري بلغ حوالي 22.27 بليون دولار، ومعامل اختلاف بلغ نحو 14.67%، وبمعدل نمو سنوي غير معنوي بلغ نحو 0.40-%.

خامساً: تحليل أثر المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في اليابان

يوضح الجدول (7) معاملات الارتباط بين رصيد رأس المال وباقي المتغيرات، حيث جاءت العلاقات طردية قوية بأعلى معامل ارتباط لمتغير الرواتب والأجور بقيمة 0.950، يليه المبيعات بقيمة 0.90، يليه الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.90، يليه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.884، يليه إجمالي الأصول بقيمة 0.874، يليه المخزون بقيمة 0.824، يليه البرمجيات بقيمة 0.634، وهذه المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01. وجاءت العلاقات طردية ضعيفة بمعامل الارتباط لمتغير الاستثمار في المصانع والآلات بقيمة 0.464، يليه عدد العاملين بقيمة 0.416 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. وكانت العلاقة عكسية ضعيفة مع متغير إجمالي القوى العاملة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.495-، وأيضاً كانت العلاقة عكسية ضعيفة مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 0.413- وتلك المعاملات ذات دلالة إحصائية عند 0.05.

النتائج:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة والحد من معدل البطالة عند مستوى دلالة 0.01.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والناتج المحلي الإجمالي في اليابان عند مستوى دلالة 0.01.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مساهمة المشروعات الصغيرة والاستثمار في اليابان عند مستوى دلالة 0.05.

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وإجمالي الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات في اليابان عند مستوى دلالة 0.01.

جدول (7) معاملات الارتباط بين رصيد رأس المال والمتغيرات محل الدراسة في اليابان خلال الفترة 2000-2019

المتغيرات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
إجمالي الأصول	**0.874	0.000
المبيعات	**0.900	0.000
عدد المشروعات	0.085	0.721
عدد العاملين	*0.416	0.068
الاستثمار في المصانع والآلات	*0.464	0.039
الأرباح العادية	0.104	0.662
المخزون	**0.824	0.000
البرمجيات	**0.634	0.000
نسبة السيولة	- 0.113	0.634
الرواتب والأجور	**0.950	0.000
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية بليون دولار)	**0.900	0.000
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية دولار)	**0.884	0.000
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (بالمليون دولار)	*-0.413	0.007
إجمالي القوى العاملة (بالمليون)	*0.495	0.026
إجمالي معدل البطالة (بالمليون)	0.338	0.597
الإنفاق الاستهلاكي (بالأسعار الجارية بليون دولار أمريكي)	(0.126)	0.597
صادرات البضائع والخدمات (بالأسعار الجارية بليون دولار)	0.325	0.162
واردات البضائع والخدمات (بالأسعار الجارية بليون دولار)	0.368	0.111
التضخم (أسعار المستهلك %)	(0.241)	0.306

( ): الأرقام بين القوسين تشير إلى قيم سالبة.
** تشير إلى المعنوية عند مستوى 5%. * تشير إلى المعنوية عند مستوى 1%.
المصدر: نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج **SPSS.**

التوصيات والاقتراحات:

بناءً على نتائج الدراسة فإنه يمكن وضع التوصيات التالية:

1- إنشاء مراكز استشارية لتنمية المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجامعات، والقطاع الخاص، والاتحادات الصناعية، والغرف التجارية، وذلك لتدريب وتأهيل أصحاب المشروعات الصغيرة وتبادل الخبرات والمنفعة المتبادلة، وتقديم المساعدة الفعلية في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية.

2- تعزيز وتوسيع دور مؤسسات الإقراض في تقديم القروض للمشروعات الصغيرة، ضمن شروط ميسرة وسهله من حيث فترة السماح والضمانات اللازمة.

3- تعديل وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، بهدف تحسين الاستثمار والإنتاج والبيئة القانونية مما يزيد من نجاح و استمرارية المشروعات الصغيرة.

4- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة من خلال توفير رأس المال اللازم واستخدام أفضل الطرق والأساليب لتقليل التكاليف.

5- إقامة سوق دائم ومتخصص لمنتجات المشروعات الصغيرة، تساهم فيه كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية، بهدف تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وفوائده، ويسهل وصول المستهلك إلى المنتجات المطلوبة أو بدائلها.
6- الاهتمام بالجانب الإرشادي لنشر ثقافة التعامل بين المشروعات الصغيرة والجهات التمويلية، التي تعتبر الشريك الحقيقي والمساهم في التنمية الاقتصادية.

المراجع:

1- جمهورية مصر العربية- وزارة التجارة والصناعة، **"التجربة اليابانية"**، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة.
2- جمعة محمد محمد عامر، **"الدور الإنمائي التصديري لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة: دروس مستفادة من التجارب العالمية"**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1997.
3- عبد العزيز مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد العليم، **"دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000.
4- أيمن علي عمر، **"إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن"**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006
5- نادية محمد عبد العال، **"تمويل نشاط الصناعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة الصناعية"**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة 1997.
6- عبدالله سليمان عبدالرحمن، **"الصناعات الصغيرة وأثرها علي التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأبيض"**، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير، السودان، 2007.
7- Recompiled from MIC, 2014 **Economic Census for Business Frame**; Recompiled from MIC, METI, 2012 and 2016 Economic Census for Business Activity.
8- Statistics Bureau, Ministry of Internal Affairs and Communications, Ministry of Economy, **Trade and Industry2020**.
10- Ministry of Internal Affairs and Communications, Ministry of Economy, Trade, and Industry (2016). "**Economic Census for Business Activity**", Japan.
11- MOF, Japan, Ministry of Finance, "**Financial Statements Statistics of Corporations by Industry**, **Quarterly Historical Data**". Available Online at: https:// www.mof.go.jp/english / pri / reference/ssc/historical.htm.

The Role of Small Enterprises in Economic Development in Japan

D. E. Abdelrhman* **Prof. Dr. A. A. E. El-Rasoul****

*Institute of Asian Studies and Research, Zagazig University
Prof. of Agricultural Economics , Faculty of Agriculture, Alexandria University**

Summary:

Small enterprises represent one of the important economic sectors that arouse the interest of the countries of the world in light of global economic changes and transformations, and they have a significant role in economic development and are considered one of the most important tributaries of the development process in Japan. The contribution of small enterprises to the gross domestic product, as well as a study of the economic effects of the role of small enterprises in Japan on macroeconomic variables and other economic sectors, through the analysis of data for the study period (2000-2019).

The most important results indicated that the size of small projects in Japan is the project that employs less than twenty workers, and there is a statistically significant effect between the contribution of small enterprises to creating new job opportunities and reducing the unemployment rate at the level of 0.01, and the presence of a statistically significant effect among small enterprises Japan's GDP, investment and total final consumption of goods and services are both at 0.01.

The research recommends the establishment of consultative centers for the development of small enterprises in cooperation with universities, the private sector, and chambers of commerce, in order to train and qualify small business owners, exchange experiences and mutual benefit, and provide actual assistance in management, organization and marketing, in addition to technical assistance in feasibility study processes, and promote expanding the role of lending institutions in providing loans to small projects, within easy and easy terms in terms of grace period and the necessary guarantees. establishing a permanent and specialized market for the products of small projects, with the aim of introducing the consumer to local production and its benefits, and facilitating the consumer's access to the required products or their alternatives. Paying attention to the guiding aspect of spreading the culture of dealing between small enterprises and financing agencies.